

## تقرير رسمي بالأرقام.. تضاعف عدد المنشآت الصناعية هذا العام

## مدير المدينة الصناعية بعدرا: ما يشاع عن إغلاق المعامل لا أساس له من الصحة و«عدرا الصناعية» تعمل على مدار الساعة

إهنا غانم

كشفت أرقام صادرة عن وزارة الصناعة عن نمو ملحوظ في عدد المنشآت الصناعية المنفذة، والمصانع التي دخلت الإنتاج مؤخراً في المدن الصناعية بريف دمشق، وحمص وحلب، والتي تجاوزت نسبتها الضعف خلال العام الجاري. وأشارت الأرقام إلى أن عجلة الإنتاج لم تتوقف وبيئت أن نمواً كبيراً شهدته المدن الصناعية.

ففي المدينة الصناعية بحسباة وصل عدد المنشآت التي تم تنفيذها خلال العام الجاري إلى ٢٦ منشأة مقارنة بـ ١٣ منشأة في العام الماضي، وهذه المنشآت توزعت بين منشآت كيميائية وهندسية وغذائية، إضافة إلى ٥ منشآت نسجية تم تنفيذها في العام الحالي.

وفي محافظة ريف دمشق، عاد الإنتاج بقوة سواء في مدينة عدرا الصناعية أم تل كردي وفضلون وبيروود والريمة وصحنايا والكسوة وغيرها. وبلغ عدد الرخص الصناعية في المنطقة الصناعية بعدرا حتى نهاية آب الفائت ٣٧٥٧ رخصة، وعدد المقاسم المخصصة ٥٣١٥، وعدد المنشآت العاملة حتى التاريخ نفسه ١٠٦٨، بينما بلغت رخص البناء منذ بداية العام ٣٠٠ رخصة وعدد المقاسم المرخصة أيضاً ٢٧٥ رخصة، ومقارنة بالأعوام فقد حقق هذا العام أعلى نسبة إنجاز صناعي، ومازال الطلب على تخصيص المقاسم متواصلاً حيث بلغت نسبة امتلائها في القطاعات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس



١٠٠ بالمئة. أما في حلب التي عادت لتنهض وتقلع بقوة بعد تحريرها فقد وصل عدد المنشآت التي أُلغيت منذ تحرير المدينة وحتى تاريخه ١٨٣ منشأة يتم تأهيلها حالياً في مناطق الريف الشرقي. وأشارت مديرية صناعة حلب إلى أن عدد المنشآت التي تم تنفيذها مؤخراً قد بلغ ٢٥١ منشأة صناعية توزعت بين ٦٠ منشأة غذائية و٦٥ هندسية و٤٥ كيميائية و٨١

نسجية، إلى جانب تنفيذ ١١٠ حرف صناعية توزعت بين ٢٣ حرفة نسجية و٥٣ غذائية و٢٤ هندسية و١٠ حرف كيميائية، إضافة إلى ٧٢٠ منشأة عاملة في المدينة الصناعية في الشيخ نجار. وحسب الإحصائيات التي أعلنتها وزارة الصناعة يظهر أن الخط البياني لعودة الصناعة في تصاعد مستمر على مستوى جميع الصناعات (الغذائية - الكيماوية - النسجية - الهندسية.. الخ)، وذلك بفضل التسهيلات الكبيرة التي قدمتها الدولة السورية للصناعيين والتجار، إضافة لإعادة تأهيل شاملة للبنية التحتية في هذه المدن وإصدار القوانين والتشريعات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج.

وفي هذا الشأن قال المدير العام للمدينة الصناعية بعدرا فارس فارس لـ «الوطن»: إن هذا العام سجل أعلى نسبة تخصيص للمقاسم الصناعية في عدرا حيث كان الإقبال شديداً على شراء المقاسم، والأهم أنه لم تغلق ولو منشأة واحدة. والحديث الذي يشاع عن إغلاق المعامل والمنشآت لا أساس له من الصحة ومدينة عدرا الصناعية تعمل على مدار الساعة وكل الصناعيين متمسكون بمصانعهم والآتهم، وحتى تاريخه تم ترخيص نحو ٣٠٠ رخصة بناء وهو رقم يسجل لأول مرة كما تم تخصيص ٢٧٥ مقاسماً في عام ٢٠٢١ إضافة إلى وجود ١٠٦٨ منشأة منتجة موجودة على أرض الواقع و٣٨٠٠ رخصة بناء في منطقة عدرا الصناعية، لافتاً إلى أن الحكومة لم تتوان عن تقديم الدعم المطلوب لدعم العملية الإنتاجية ودعم الصناعة الوطنية.

## تعددت الأسباب والنتيجة واحدة

## المفتي: سبب ارتفاع أسعار المنظفات الخارجي... وفيروس كورونا له دور كبير



الوطن

لم يعد يهتم المواطن السوري بأشكال والوان عيوب المنتجات التجارية الجذابة خاصة مواد التنظيف التي كانت تتسابق الشركات لتقديمها بشكل لافت للنظر بل أصبح المواطن يميل لشراء المنتج الأرخص ثمناً ولو كان مجهول الاسم والمواد التي قد تكون في بعض الأحيان مواصفات غير فعالة حيث ارتفعت أسعار المنظفات بشكل مضاعف عن العام الماضي. وفي رصد «الوطن» لبعض الأصناف في الأسواق وجدت أن أسعار مساحيق الغسيل تتراوح بين ٣٥٠٠ ليرة و٤٠٠٠ ليرة للكيلو وعبوات سائل الجلي لسعة لـ ٧٠٠ ملم بين ١٨٠٠ ليرة و ٢٧٠٠ ليرة، أما صابون الأيدي بين ٦٠٠ ليرة و ١٠٠٠ ليرة. وأكد بعض المواطنين أنهم أصبحوا يتجهون لأنواع الأرخص ثمناً كونها مواد مستهلكة بشكل دوري وضروري ولا يمكن الاستغناء عنها كما أنه من غير المجدي شراء هذه المواد أسبوعياً ويسعر عال.

وحول ارتفاع أسعار المنظفات في الآونة الأخيرة أوضح أمين سر القطاع الكيميائي محمد المفتي لـ «الوطن» أن ارتفاع الذي تشهده الأسواق ليس بسبب انخفاض الإنتاج أو احتكار لبعض المعامل علماً أن هناك فائض ووفرة بالإنتاج بل جاء نتيجة ارتفاع تكلف المواد الأولية من بلاد المنشأ إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن حيث كانت تكلفة الحاوية من الصين نحو ٢٠٠٠ دولار أصبحت الآن ١٦ ألفاً وهذا ما يتعكس على المنتج إضافة إلى مواد البترول وكيماويات الداخلة في صناعة المنظفات فمثلاً برميل البترول زاد من ٣٠ دولار إلى ٣٢ دولار. وأضاف: «المفتي» إنه لا يوجد دعم لكلفة المواد الأولية لهذه الصناعة كونها غير مشمولة بالقائمة الصادرة لقرار ١٧٠٠ وبالتالي تقوم على استيراد خاص وشخصي. وبين «المفتي» أنه قريباً قد يجدد الموسم الصادر العام الماضي القاض بإلغاء المستوردين من الرسوم الجمركية بنسبة ١ بالمئة مع رسوماً لكل الصناعات وهذا سينعكس

على المنتج بشكل إيجابي ما يستحسن بنسبة ٢ بالمئة. ولفت «المفتي» إلى موضوع فيروس كورونا الذي خلق إرباكات بتوريد المواد الأولية حيث أصبحت بعض معامل المواد الأولية خارج الخدمة في العالم ما أدى لانخفاض الطاقة الإنتاجية بسبب ضعف التوريد فالتفلس بالمواد الأولية سببه خارجي وليس داخلياً. وكشف أن جميع المواد الأولية لجميع الصناعات إضافة للمنظفات من دون استثناء ارتفعت فهناك مادة أولية كانت ١٣٠٠ دولار أصبحت ١٨٠٠ دولار وسبب الارتفاع إيمان المنشأ أو الشحن أو كلا العاملين معاً. فسابقاً كانت تكلفة المواد الأولية واصلة للموازين السورية ١٥٠ دولاراً حالياً وصلت لـ ٣٠٠ دولار، فإن المادة لم يتغير سعرها بل ما تغير هو سعر الشحن.

أصبح هناك ضرورة حتمية لموضوع التصنيف طبقاً للمواصفات السورية مثلاً B grade I grade C وهو تصنيف معمول به سابقاً على بعض الأصناف كصابون أو غيرها بحيث تكون ملائمة لشريحة المستهلك لينتقي المادة حسب سعرها وبأفضل جودة ممكنة. مضيفاً: إننا نحاول الضغط على المعامل لكي يلائم المنتج القدرة الشرائية للمستهلك فمن مصلحة المعامل تحسين القدرة الشرائية حيث كلما زادت القدرة الشرائية زادت معها عملية الإنتاج. وبالنسبة لوجود مواد منظفات تباع في الأسواق بشكل «فرط» غير معبأة مسبقاً بين معاون مدير تزيين دمشق عبد المنعم رحال أن أي مادة فرط أو سائلة هي مادة مخالفة ويتم حجزها فوراً لأنها لا تحمل مواصفات تدل عليها من ناحية اسمها ونوعها وموادها الأولية وصلاحياتها، أما عندما يجري المنتج لصناعة مواصفات فيتم سحب عينات منها لتحليلها للتأكد من مدى مطابقتها

## رجال: أغلب ضبوط المخالفات بسبب نقص المادة الفعالة وأي مادة فرط أو سائلة هي مادة مخالفة

البيانات الموضوعة مع المنتج. وأشار رحال أن عملية التسعير من الوزارة تتم طبقاً لبيانات التكلفة القديمة من المنتج وبالنسبة للحل التجاري يجب أن يمتلك فاتورة نظامية من تاجر الجملة أو المنتج بالمادة محدداً بها سعر المبيع للمستهلك، ومهمة التوزيع هنا التحقق بالفاتورة والسعر وإضافة نسب الأرباح المقررة قانوناً وعليه يحدد إن كان هناك نسب زائد أو لا.

ولفت رحال إلى أن الضبوط بزيادة أسعار يتوجب حجز المادة بكشل فوري وتحويل الضبوط للقضاء لتحديد العقوبة التي قد تصل إلى السجن والغرامات المالية الكبيرة. وأشار رحال إلى أهمية وجود المادة الفعالة حيث إن أغلب حالات الضبوط هي لتلاعب ونقص بالمادة الفعالة إضافة للتلاعب، لافتاً إلى أن تصدير التلاعب بدأ وبيعاً يتم إرسال ١٠ برادات عبر معبر جابر منها ٧ إلى مصر و٣ إلى دول الخليج،

## في سورية ٤٠ مليار طن

## شركات صربية تنوي استثمار «السجيل الزيتي» في سورية لتوليد الكهرباء

الوطن

بحث وزير النفط والثروة المعدنية المهندس بسام طعمة مع سفير جمهورية صربيا في دمشق رادوفان ستويانوفيتش أمس إمكانية مساهمة الشركات الصربية في استثمار الصخر الزيتي (السجيل الزيتي) لتوليد الكهرباء. ويعتمد إنتاج صربيا من الكهرباء على الفحم الحجري والذي يشبه الصخر الزيتي في طريقة استخدامه لتوليد الكهرباء.

وتم خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات النفط والغاز والثروات المعدنية وخاصة الفوسفات لكون صربيا متقدمة في صناعة الأسمدة الفوسفاتية. واتفق الجانبان على تبادل الزيارات والخبرات بين الوفود الفنية في البلدين بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين سورية وصربيا. وكان الوزير طعمة أوضح مؤخراً أن السجيل الزيتي عبارة عن صخور مشبعة بمادة عضوية، (لنقل أنها مشبعة بالنفط) وبالتالي يمكن أن

نسترجع هذا النفط منها أو أن نحرقها مباشرة كأنها فحم حجري، لكن عملية الاسترجاع تتطلب كميات كبيرة من المياه وهي غير متاحة لدينا، فمثلاً في حقل أتاسكا في كندا يوجد بحيرات كثيرة وبالتالي يمكن استرجاع النفط. وبين أن في سورية نحو ٤٠ مليار طن من السجيل الزيتي، بحيث يوجد في منطقة خناصر ٢٨ مليار طن يمكن استخدامه بالحرق المباشر لتوليد البخار من أجل توليد الكهرباء، معتبراً أن هذه الثروة الهائلة لم يتم استثمارها،

وخاصة أنها تتطلب استثمارات. وتابع: إننا اعتمدنا على هذه الثروة فإنه سيتيح لنا كبلد أن نحرق كميات الغاز التي تذهب لتوليد الكهرباء لغايات أخرى، وخاصة أن استخدام الغاز في توليد الكهرباء هو أقل جدوى اقتصادية من أي شيء آخر. كاستخدامه في السيارات أو المنازل أو في صناعة الأسمدة أو في صناعة حبيبات (البولي اتيلين) التي نستوردها، معتبراً أن المورد سيكون أعلى بكثير.

## لجان تكشف وما خفي أعظم!

## توزيع المادة العريضة «المازوت الصناعي» بالقلم والورقة



طلال ماضي

ورد إلى صحيفة «الوطن» الكثير من شكاوى الصناعيين حول الآلية الجديدة المتبعة لتزويدهم بمخصصاتهم من المواد النفطية (مازوت أو فيول)، وتحورت الشكاوى حول الأوراق المطلوبة من لجنة تحديد الاحتياجات النفطية لإجراء الكشف على العامل بشكل سنوي لتقدير المخصصات النفطية، وهذه الأوراق قدموها في وقت سابق. الصناعيون يرون أنه لا ضرورة لكل هذه الوثائق، معتبرين أن طلبها يندرج في إطار التعقيد والروتين، ودعوا إلى التفريق بين المنشآت التي تم تقدير حاجتها من لجنة المحروقات والتي تحصل بشكل دوري على مخصصاتها، والمنشآت التي لم يتم تقدير مخصصاتها بعد.

واعتبر الصناعيون أن المنشآت التي حصلت على تقدير مخصصات سابقاً تكفي بالحصول على كتاب استمرارية من مديرية الصناعة، وغرفة الصناعة وشهادة السجل الصناعي، وشهادة عضوية الغرفة الجديدة لمخاضها المخصصات الشهرية. وأكد عدد من الصناعيين إلى رفع سعر المادة بشرط وعن حركة التصدير وتأثرها بالقرار بين أن موسم الخضر حالياً في أواخره ونحن بانتظار بداية موسم إنتاج الخضر الشتوية خلال الشهر القادم ويبدأ تصدير المخصصات إضافة للتفاح، لافتاً إلى أن تصدير التفاح بدأ وبيعاً يتم إرسال ١٠ واطلعت «الوطن» على الأوراق الجديدة المطلوبة

من الصناعيين، التي حددت بكتاب من الفرع بإحالة الإضرابة مهورة بالختم الرسمي، وقرار ترخيص المنشأة، ومحضر تحديد احتياج المنشأة من اللجنة المشكلة لذلك معتمد من المحافظ، وسجل تجاري، وغرفة تجارة، وكتاب من مديرية وغرفة الصناعة يفيد بأن المنشأة قائمة على العمل، وفي حال كانت المنشأة مغلقة مطلوب كتاب من المؤسسة العامة للجيولوجيا يفيد بأن الملقح قائم، وفي حال كانت المنشأة شركة نقل مطلوب كتاب من مديرية النقل بالآليات وعددها مصدق أصلاً، ووثيقة لا حكم عليه، وتنظيم نموذج ٥/ باسم الشركة، ورسم فتح حساب. حملت «الوطن» شكاوى الصناعيين إلى مدير فرع دمشق لشركة محروقات المهندس أيمن حسن، حيث بين أن اللجنة المسؤولة عن إعادة تحديد مخصصات القطاع العام والخاص والفعايات الاجتماعية والأهلية ودور العبادة من المادة العريضة (المازوت الصناعي) شكلت في بداية شهر آب الماضي، ومهمتها الكشف على جميع المنشآت في القطاع العام والخاص، وكل من كان يحصل على المادة من شركة محروقات أو شركة (بي إس)، لافتاً إلى أن غاية الأسامية ليست وضع التقديرات أو الروتين والبروقراطية، بل العملية تنظيمية لإعادة تأهيل توزيع المادة العريضة في هذه الظروف ومنع التوزيع السابق وتدخلت في عمل القطاعين العام والخاص. وأكد المهندس حسن العمل على تأمين المادة بجمع الطرق المتاحة، بحيث لا يحدث تعطيل ولا تسويق حرصاً على توزيع المادة وأمانة توزيعها.